alikhtiar athaouri

revue mensuelle marocaine

الاختيار الثوري

جريدة مغربية عربية

DECEMBRE 1978 دجنبر | PRIX : 2.00 F الثمن | N° 32 العدد

تأسيس ك.د.ش:

البديل..

ما من شك في أن المؤتمر التأسيسي للكونفيدرالية الديموقراطية للشغل يشكل حدثا وطنيا تاريخيا هاما ومكسبا نضاليا ثمينا للطبقة العاملة فحسب بل لكافة الجماهير الشعبية المغربية وقواها التقدمية. ان انعقاد المؤتمر التأسيسي للكونفيدرالية، نتيجة حتمية لنضالات القواعد العمالية وتضحياتها، فلا هو مجرد تظاهرة تنظيمية قررتها مجموعة معزولة من الافراد. انه تتويج لنضال طويل النفس خاضته الطبقة العاملة المغربية لمواجهة وضعية الاستغلال والقهر ببلادنا، من جهة ولمواجهة الانحراف النقابي والتجميد الذى فرضه الجهاز البيروقراطي على التنظيم النقابي العمالي طوال سنوات عديدة لم يتوان فيها هذا الجهاز عن التواطؤ المكشوف مع الدولة وأرباب العمل ولا عن الطعن السافر في نضالات العمال المطلبية وخيانتها.

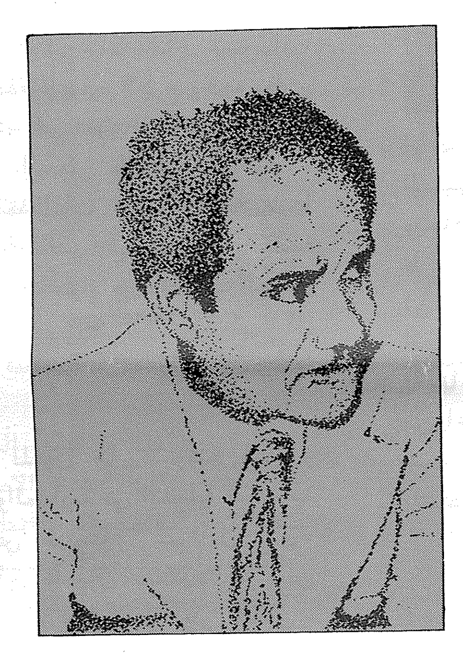
ان الانتفاضة القاعدية العمالية التي جسدتها حركة النقابات الوطنية، تندرج في سياق المسار التاريخي للطبقة العاملة، من حيث أنها حركة تصحيحية عملت وتعمل على:

١- اخراج الطبقة العاملة المغربية من الوضعية التي فرضها عليها الجهاز البيروقراطي المتعفن، وذلك بتفجير دينامية نضالية جديدة تتصدى لواقع النهب والاستغلال وتضع الطبقة العاملة المغربية في مستوى التحديات والمهام المطروحة عليها.

٢- اعادة ارتباط الطبقة العاملة مع حركة التحرر الوطني ببلادنا بصب نضالها النقابي المطلبي في مجرى النضال التحررى الشامل للجماهير الشعبية. هذا الارتباط النضالي العضوى الذى تجسد في أبرز معانيه ابان النضال ضد المستعمر بالامس وفي مواجهة الاستعمار الجديد وعملائه المحليين غداة الاستقلال الشكلي. ان اعادة هذا الارتباط والتلاحم ستنهي الى غير رجعة "سياسة الخبز" التي التجأ الجهاز البيروقراطي للاحتماء ورائها ليبرر غيابه عن الساحة النضالية.

- البقية في ص 11 -

في ذكرى اغتيال المناضل عمر بنجلون



كان اغتيال الشهيد عمر بنجلون ضربة موجهة ليس فقط لشخص المناضل الكبير، بل لكل التقدميين والوطنيين وجريمة شنعاء في حق الوطن والوطنيين.

ويحق لنا اليوم أن نتساءل بعد مرور هذه الفترة الزمنية، عن مآل القضية وعن المجرمين وماذا جرى لعقابهم ومحاسبتهم؟

واذا كان من المنطقي بالنظر الى طبيعة النظام ومصلحته أن يعمل هذا الاخير على تجاوز القضية واسدال غبار النسيان عليها، فكيف يمكن تفسير التقصير في طرحها على الاقل من زاوية المطالبة بالحقيقة وفرض متابعة المجرمين قانونيا ومحاكمتهم. ذلك أن الاكتفاء بطرح القضية في المناسبات والتظاهرات لا يلبي غير الحاجيات الاستهلاكية ليس الا..

وكيفما كان الحال فان عمر وتراثه النضالي وتضحياته وارتباطاته الرفاقية والانسانية كافية لوحدها لجعل قضية هذا المناضل الكبير قضية حية دائمة، قضية كل المناضلين الصامدين.

على هامش مؤتمر الاتحاد الاشتراكي:

حقائق و وقائع

انظر ص 5

رسالة من الأخ محمد البصري الى جميع المناضلين الاتحاديين

انظر ص 2

مواقف وطنية وقومية حازمة

انعقد بمكناس أيام ٢/٣/٤نونبر ١٩٧٨، المؤتمر السادس عشر لجمعية هيئات المحامين بالمغرب. وقد كان هذا المؤتمر مناسبة ليعبر فيها المحامون المغاربة من جديد عن مواقفهم الوطنية والتقدمية وعن مساندتهم لنضالات الشعب المغربي وتبنيهم لطموحاته المشروعة من اجل التقدم والديموقراطية وتأتي هذه المواقف النضالية الحازمة لتؤكد من جديد وقوف المحامين المغاربة الى جانب الجماهير الشعبية وارتباطهم بنضالاتها، هذا الارتباط وهذه المساندة التي مارسها المحامون المغاربة دوما في احلك الظروف وبخاصة في الدفاع عن المناضلين الوطنيين والتقدميين وفضح القمع والمحاكمات الصورية وتحمل كل المضايقات والمتابعات التي تنجم عن ذلك.

وقد سجل المؤتمر، تردى الاوضاع العامة سواء فيما يتعلق بالحريات العامة او بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية .حيث ذكر البيان العام الصادر عن المؤتمر بالتراجعات الخطيرة على مستوى التشريع والتي أدت الى تقليص الحريات العامة والتضييق من المكتسبات والحريات الخاصة للمواطنين. كما أشار البيان الى الخرق السافر لابسط المبادئ القانونية الديموقراطية (اعتقالات تعسفية، المتابعات الصورية، التضييق من الحريات النقابية..). وفي الميدان الاقتصادى والاجتماعي أكد البيان على التناقض الصارخ بين الاختيارات الاقتصادية للدولة من جهة وحاجيات ورغبات الجماهير الشعبية من جهة ثانية. وبعد أن تطرق لمظاهر الازمة وانعكاساتها على أوضاع الجماهير الشعبية سجل المؤتمر أن أسباب هذه الازمة ترجع بالاساس الى غياب مشاركة الجماهير في التقرير والتنفيذ والمراقبة. وأكد البيان في الاخير بأن الخروج من هذا الوضع رهين باعادة النظر في الاختيارات الحالية وبناء علاقات جديدة بين الحاكمين والمحكومين على أساس ديموقراطي سليم.

وبخصوص القضية الفلسطينية والمصير العربي اتخذ المؤتمر موقفا قوميا حازما. حيث أكد المحامون المغاربة تأييدهم المطلق لحق الشعب الفلسطيني. وبعد أن حلل البيان المتعلق بهذه القضية، أبعاد الصراع والتطورات التي عرفها على امتداد السنوات الاخيرة، حدد السمة الرئيسية التي طبعت الواقع العربي في هذه المرحلة في" ابعاد الجماهير العربية عن ممارسة مسؤولياتها في السلطة بالتقرير والتنفيذ والمراقبة لانعدام توفر الهياكل الديموقراطية والمؤسسات التي من شأنها أن تحقق ممارسة الجماهير الفعلية لهذه المسؤولية."وندد المحامون المغاربة في هذا البيان باتفاقيات كامب ديفيد وماتلاها باعتبارها ضربة موجهة الى وحدة الصف العربي في معركته المصيرية ضد الاستعمار والصهيونية والامبريالية.

مجلس الدولة الفرنسي يلغي قرارات ستوليري

ان مجلس الدولة الفرنسي الذى اجتمع للبث في مطالب الحركة المناهضة للعنصرية MRAP (مراب) والكونفدرالية العامة للشغل (سجت)، بشأن العمال المهاجرين، يعتبر أن الحكومة التي أقرت مجموعة من الاجراءات في حق المهاجرين: "قد استغلت نفوذها لاقانونيا في غياب أى نص يرخص ممارسة ذلك".

وبهذا فان القرارات التي نص عليها منشور ٥ يوليوز ١٩٧٤ التي اوقفت مؤقتا هجرة العمال الاجانب وكل القرارات التي تمنع تسوية حالة المهاجرين، الذين قدموا الى فرنسا بعد ١٩٧٤ وكذا الاجراءات التي تهدف منح قيمة مالية لبعض العمال الذين قبلوا الرجوع الى بلدهم، تعتبر غير مشروعة.

بمناسبة المؤتمر 40 ل: س ج ت

يأتي انعقاد المؤتمر الاربعون للكونفدرالية العامة للشغل بمدينة جرونوبل في وقت تعرف فيه الطبقة العاملة الفرنسية عموما والعمال المهاجرين خصوصا اوضاعا صعبة، تشتد حدتها يوما فيوما، مما جعلهم جميعا يتطلعون الى هذا المؤتمر والى النتائج التي قد يسفر عنها باتجاه الدفاع عن مصالحهم.

ونحن بدورنا وفي اطار اهتمامنا بالمشاكل التي يعاني منها العمال المهاجرون نغتنم الفرصة لنحيي هذا المؤتمر ولنسجل المستوى العالي الذى تميز به سواء بالنسبة لروح النقد والنقد الذاتي الصريح الذى تناولت به المنظمة تجربتها السابقة او بالنسبة للواقعية والموضوعية التي أقرت بها آفاق عملها في المستقبل.

وسنحاول في عدد مقبل تزويد قرائنا بخلاصات عن نتائج أشغال المؤتمر.

أنغولا
منظمة "سافمبي" تتلقى مساعدات من ايران والمغرب

نشرت جريدة "الانترناشينال تريبون"مقالا حول الحالة في انغولا، اوردت فيه أن ثلاثة صحفيين من التلفزيون البريطاني كانوا قد ذهبوا لمقابلة زعيم الحركة الانفصالية الموالية للامبريالية "لونيتا"، جوناس سافمبي".

ولقد أكد الصحفيين أن "لونيتا" لازالت تمارس المشاغبة والاخلال بالامن واحداث الاشتباكات مع النظام الشرعي الانغولي، كما انها لازالت تزود بالكثير من الاسلحة الغربية وقوافل التموين المستمرة التي تأتيها من جنوب افرقيا. وذكرت الجريدة : "وقال - زعيم "لونيتا" - أيضا انهم يتلقون مساعدات مالية وعسكرية من المغرب وايران".

ويأتي هذا الخبر تأكيدا للسياسة العدوانية التي يمارسها النظام الرجعي في المغرب ضد الشعوب الافرقية، خدمة للمصالح الامبريالية.

نظام الشاه يختنق

في يومي ١٠ و ١١ دجنبر وبمناسبة عيد عاشوراء، خرجت الجماهير الشعبية الايرانية الى الشارع للمرة الثالثة في ظرف ثلاثة أشهر لتعبر عن رفضها القاطع لنظام الشاه رغم حالة الحصار المفروضة منذ بداية شتنبر، ورغم الحكم العسكرى الذى نصبه الشاه منذ بداية الشهر الماضي.

لقد كان عدد المتظاهرين يتجاوز بكثير المليون في العاصمة وحدها.. أما في باقي المدن الرئيسة الاخرى فكان يتراوح ما بين ٣٠٠٠٠٠ الى ٥٠٠٠٠٠. ففي طهران شقت المظاهرة المدينة طوال ساعات عديدة، وعلى امتداد ١٥كلم. مرددة شعارات سياسية، أهمها المطالبة بالحرية والاستقلال، وانهاء العهد الديكتاتورى بذهاب الشاه.

ان نظام هذا الاخير، أصبح يختنق يوما بعد يوم، وبكيفية لا رجعة فيها، ولكن لا يحب الاستخفاف بالامكانيات المتوفرة لديه من أجل تمديد عمره، سواء عن طريق المساومة مع بعض الزعماء الدينيين والتخلي عن جزء كبير من سلطته، أو فتح المجال للجيش لارساء ديكتاتورية عسكرية ويبقى تخليه عن الحكم بصفة أو بأخرى واردا كذلك.

مهما يكن، اننا واثقون من أن الامور في ايران، لن تعود الى ما كانت عليه من قبل لان الشعب الايراني مصمم على مواصلة نضاله مهما كانت التضحيات حتى القضاء على الديكتاتورية.

البديـــــل — تتمة —

٣— تحقيق وحدة الطبقة العاملة عبر تأطيرها النضالي النقابي وبتوفير الاداة النقابية الجماهيرية الديموقراطية المستقلة: الكونفيدرالية الديموقراطية للشغل. فمن الواضح أن توفر هذه الاداة النضالية المرتكزة على أسس الديموقراطية الداخلية سيعمل على وضع حد لوضعية التمزق والتشتت التي تعرفها الطبقة العاملة المغربية. هذه الوضعية التي تتحمل قيادة الاتحاد المغربي للشغل و"النقابات" المصطنعة مسؤوليتها التاريخية الجسيمة.

ان الكونفيدرالية الديموقراطية للشغل، تشكل ادن، البديل التاريخي الذى يصحح المسار النضالي للطبقة العاملة ويضع نضالها النقابي في مكانه الصحيح وعلى طريقه الصحيح: طريق النضال من أجل مجتمع أفضل من خلال الارتباط النضالي الوثيق بحركة التحرر الوطني ببلادنا.

واذا كانت القواعد العمالية قد تمكنت من فرض ارادتها التصحيحية على الجهاز البيروقراطي المتعفن فانها ستعرف ولا شك كيف تواجه المحاولات اليائسة التي تستهدف احتواء نضالاتها وتضحياتها وكل المناورات التي قد تصبو الى النيل من ديموقراطية منظمتها النقابية أو ضرب استقلاليتها وجماهيريتها بمحاولة جعل اطارها النقابي مجرد اطار ذيلي.

هذه المحاولات اليائسة التي تسعى الى تحقيقها قيادة الاتحاد الاشتراكي، تصطدم في ذلك بيقظة القواعد العمالية وطلائعها الواعية المتمسكة بالمفهوم السليم للعمل النقابي وضرورة استقلالية اطاره التنظيمي وجماهيريته ومن الديموقراطية الحقة داخله.

ان تأسيس الكونفيدرالية الديموقراطية للشغل، انجاز لمهمة تاريخية تبعث الامل والنفس النضالي في مسيرة شعبنا نحو التحرر والانعتاق.

ان مهمة كل وطني تقدمي في هذا الظرف هي تقوية وتعزيز هذا المكسب النضالي بالعمل على توسيع جماهيرية الكونفيدرالية وتدعيم نضالاتها ووضع مصلحة الطبقة العاملة المغربية فوق كل الاعتبارات أو الحسابات الضيقة.

كلمة السيد جاتينيون — تتمة —

الاشارة كذلك الى المعتقلين العسكريين، حيث أن أكثر من مائة معتقل في المحاولتين الانقلابيتين بالصخيرات سنة ١٩٧١ وبالقنيطرة سنة ١٩٧٢، يعيشون في شروط لا انسانية.."

وبالاضافة الى هذا القمع الجهنمي هناك وضعية الحرمان والتعاسة التي يعيشها الشعب المغربي. فالعمال المغاربة مضطرين أكثر فأكثر للهجرة أوروبا وبخاصة فرنسا، انهم يعيشون في ظروف قاسية ببلادنا، واذا ما تنظموا لفرض أبسط حقوقهم فانهم يتعرضون للمضايقات والمتابعة من طرف السلطات القنصلية أو السفارة..

واليوم، يوجد آلاف الطلبة الاجانب مهددين بالطرد من الجامعة ومن فرنسا ومن بينهم عدد كبير من الطلبة المغاربة. ان الحكومة الفرنسية تهدف من خلال هذه الاجراءات العنصرية الى تحميل الطلبة الاجانب انعكاسات سياستها التقشفية.."

وبعد الاشارة الى تدهور أوضاع الجماهير الشعبية بالمغرب، ركز العرض على فضح تشغيل الاطفال في ظروف صعبة تكاد أن تكون استغلالا عبوديا.

واختتم السيد جاتينيون عرض الجمعية الفرنسية قائلا:

" ان دور جمعيتنا هو اخبار الرأى العام ببلدنا واثارة انتباهه الى هذا الشقاء وهذا القمع.

ان الشعب المغربي يناضل ضد هذا الشقاء.

ونتيجة مقاومتهم ونضالهم الشجاع طورد آلاف المناضلين وأصبح القمع السلاح الدائم للحكم الملكي.

ضد كل هذا كان المهدى بنبركة يناضل.

وهكذا يقف الديموقراطيون الفرنسيون الى جانب أصدقائنا المغاربة لنقول لا، لم يحن الوقت بعد لاغلاق ملف المهدى بنبركة..

ما هو أكيد بالنسبة لنا هو أن قضية كل بنبركة ستبقى قضيتنا."

رسالة الأخ محمد البصري (تتمة)

٣— من جهتي، أعتبر أن المشكل تنظيمي وقيادى بالاساس، فلا هو مشكل خلقته القواعد (بازيزم)، ولا هو مرض هيكلي متأصل بطبيعة الشعب ككل. ولن نكون مخطئين اذا قلنا: أن كل الصفات وكل التعابير التي الصقت بالقواعد وبالشعب، وبمختلف التيارات، ما كانت لتبرز للوجود لو أن الوظيفة التنظيمية والتوجيهية للقيادة على احسن ما يرام. فشعبنا، عبر كل المراحل وكل العهود، لم يبخل بالتضحية ولم يتردد في الحسم. ولكنه لا يلام على انعدام المبادرة المنظمة في الوقت الملائم، وعند توفر الشروط المناسبة، لان ذلك من شأن القيادة... كما أنه لا يمتلك عفويا وبدون تنظيم حشد متطلبات المعركة، مثل جعل الفكر والساعد والعامل والفلاح في تكامل. فتعبئة أساليب النضال المختلفة ووسائله السياسية والاجتماعية والديموقراطية والتحكم في كل الطاقات التي يستلزمها في المواجهة، كل ذلك وغيره من شمولية التنظيم ومسؤولية القيادة. وتلك هي العبرة الاساسية من نضالنا الوطني ضد الاستعمار المباشر، حيث لعب الوعي بين العامل والتاجر في المدن دوره في تكامل مع الفلاح بالقرية، وكذلك الشأن بالنسبة لتكامل كفاح جيش التحرير مع كفاحات العمال والتجار والشباب وتنظيمات المقاومة بمختلف تشكيلاتها، ووحدة النضال بكل المغرب العربي، وربط كل الوسائل النضالية في كل الساحة العربية، اضافة للضربات التي الحقتها ثورة الشعب الفيتنامي... كل ذلك تكامل في قصم ظهر الاستعمار.

واذا كنا انهزمنا حيث انتصرنا، وانتصر الاستعمار حيث انهزم، فذلك لانه سبقنا لاستخلاص العبرة من هزيمته بسرعة، وسارع في استنباط صيغة الاستعمار الجديد للحفاظ على صيانة واستمرارية مصالحه، ولا شك ان نشوة تخديرنا بالانتصار، ساعده بالتقاط المبادرة عند ما شلت الاجواء العاطفية والحماسية يقضتنا وقدرتنا. وفي غياب هذه اليقظة المشلولة، أعاد تنظيم مواقع حلفائه في اوساطنا، وغير تحالفاته، مما أتاح له استلام القلاع الامامية، وأمكنه معها أن يقذف بالسيادة الشعبية من صدارة الاحداث، ويحل بديلا عنها تحالفا اقطاعيا بورجوازيا طفيليا استعماريا لقطع الطريق عن أن تكون مصالح الشعب الذى ضحى من أجل القضاء على الاقطاع والاستعمار بديلا عن مصالح هذا التحالف. وعوض أن تجد السيادة الشعبية مجالها في الاستقلال، فان تخطيط الاستعمار كسب الجولة مرة أخرى، وليالي "سمر" عاجزة عن طمس هذه الحقيقة مهما كانت هوية المتحاورين.

ايها الاخوات والاخوة، ألح مرة أخرى، بعد عدة مرات، على ضرورة المراجعة النقدية الحازمة، لانها المدخل الصحيح للهدف السليم، وهذه المراجعة تتناول الاساليب النضالية ووسائل وصيغ التنظيم، وعلاقة التنظيم بالجماهير... والمراجعة النقدية غير التراجع في الاختيارات الستراتيجية على غرار ما حدث خلال هذه الحقبة الزمنية التي مضت، والتي أدت الى مسلسل من الاخطاء القيادية في الواجهتين الوطنية والديموقراطية وفي الحياة الداخلية على حد سواء، ومقابل ذلك تبلور الوعي القاعدي ونموه وتجذره.

ان الحسم في الاختيار الايديولوجي والسياسي والانخراط في النضال والقبول بالتضحية من أجل الاندماج بالجماهير، لهو السبيل لصهر كل الطاقات النضالية، وصبها ببوثقة تنظيمية واعطائها قوة دافعة ايجابية. وهناك عوامل داخلية وعربية ودولية كلها ستساعد على تحقيق مثل هذا الهدف.

حرر في ١٠ نونبر ١٩٧٨
محمد البصرى

فيتنام

"... 3 سنوات من البناء لا يمكنها محو 30 سنة من الدمار ..."

لقد قاوم الشعب الفيتنامي طيلة ٣٠ سنة أكبر القوات الامبريالية وأرغمها على الانسحاب من البلاد مهزومة، مطأطأة الرأس. ولم يكن هذا الانتصار العظيم الا خطوة أولى في مسلسل النضال من أجل بناء مجتمع خالي من كل أنواع الاستعباد والاستغلال. وكان من الطبيعي أن يتبع هذا الانتصار تحقيق مطلب أساسي سطره الشعب الفيتنامي منذ الانطلاق في كفاحه الوطني: توحيد فيتنام شعبا وترابا بعد تقسيم دام عشرون سنة.

ولم يكن الشعب الفيتنامي يرى أن الاستقلال هدف في حد ذاته، بل اعتبر أنه بداية مرحلة أخطر بكثير مما شاهده من قبل: مرحلة بناء مجتمع جديد. الشيء الذى يقتضي تضميد جراح أخبث حرب تدميرية عرفها التاريخ، والقضاء على مخلفات وآثار الاستعمار على كل المستويات.

واليوم وبعد مرور ثلاث سنوات فقط على الاستقلال الذى انتزعه الشعب الفيتنامي، نشاهد حملة مسعورة تقوم بها أجهزة الاعلام الرجعية في اوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، هدفها التشويه والنيل من الجهود التي يبذلها الشعب الفيتنامي على جميع المستويات، من أجل اخراج بلاده من الوضعية المزرية التي خلفها الدمار الاستعماري.

ان هذه الدعاية المغرضة تقوم على تجنيد الرأى العام الدولي حول "مأساة اللاجئين الهاربين من فيتنام" بدعوى أنهم مقموعين هناك.

فما هي حقيقة هذا الامر؟ هذا ما قام بالجواب عليه مؤخرا سفير الجمهورية الفيتنامية الاشتراكية بباريس، نورد ملخصا له فيما يلي:

انهم لاجؤون اقتصاديون

"بعد التحرر التام للبلاد كانت المهمة الوطنية لشعبنا هي الانتقال من حالة التبعية الى ارساء حياة جديدة تقوم على اعادة تنظيم الاقتصاد والمجتمع من جديد. الشيء الذى يتطلب من كل مواطن فيتنامي العديد من التضحيات من أجل مستقبل الوطن. فهناك ٥٠ مليون مواطن منهمكين في هذه المهمة. لكن هناك كذلك آلاف الاخرين الذين تعودوا الحياة السهلة في العهد البائد. من حيث المساعدات الاجنبية المغرية. فلم يصبحوا قادرين على تحمل المتاعب الناتجة على ٣٠ سنة من الحرب. فاختاروا الهروب أمام الواقع بدل مواجهته. هذا وان صح استعمال كلمة "لاجئين" فهم "لاجئين اقتصاديين" لانهم فروا أمام المصاعب التي تواجهها بلادهم.

أما نحن فليس لنا حقد عليهم. بل لنا يقين أنه بمجرد التغلب على هذه المصاعب لن يكون هناك مبرر للهروب من البلاد. ان فيتنام بلاد فقيرة ومتخلفة اقتصاديا، ومما زاد في الطين بلة، أنها تعاني من الكوارث الطبيعية والفيضانات منذ الاعلان على الاستقلال.

اننا لا نصنع المعجزات

ان ثلاثة سنوات غير كافية لمحو ٣٠ سنة من دمار الحرب. ان الحديث عن حقوق الانسان بالنسبة لفيتنام هو أساسا العيش في السلام والامن والملكية الجماعية لوسائل الانتاج والحق في التغذية والملابس والتعليم وما سوى ذلك كلام فارغ ...

ان الامور ليست على ما يرام في فيتنام والتصريح بالعكس هو من باب المبالغة، نعم هناك أشياء غير صالحة في البلاد وهناك بموازاة المسائل الايجابية التي لايجب نكرانها، مسائل سلبية في المجتمع. مثل البيروقراطية والرشوة ومعارضة الملكية الجماعية لوسائل الانتاج. كل هذه العوامل السلبية موجودة ولكننا نقاومها وسوف نستمر في مقاومتها بكل حزم. لكن لا ينبغي الانطلاق من هذه الوقائع للقول بأن نظامنا لا يحترم حقوق الانسان. لان ذلك سيكون بمثابة طعنة لؤلئك الذين ضحوا بالغالي والنفيس من أجل الدفاع عن حقوق الانسان الفيتنامي بالضبط.

اننا واثقون من رجوعهم الى بلادهم

فبعدحرب تحرير طويلة دامت ٣٠ سنة ورغم أن ما يزيد على مليون شخص راهنوا على أعداء أمتنا وتحالفوا معهم، لم تكن هناك انتقامات ولا اعدامات في حقهم. بل اعتبرنا أن اعادة التربية كفيلة بتصحيح مفاهيمهم. مع أننا نعرف مبرراتهم، حيث أن بعضهم معادى لنظامنا. ان مستوى عيشنا منخفظ بسبب الحروب ولكن كذلك بسبب ضعفنا في تسيير شؤون الدولة. فلنا جزء من المسؤولية لاننا عاجزين على توفير حياة أفضل في المدى القريب.

وبالتالي انه من العبث ارغام اولئك الذين لم يتقبلوا العيش معنا في هذه الظروف الصعبة ولكننا واثقون من رجوعهم الى بلادهم بمجرد تجاوز هذه المرحلة الصعبة.

DIRECTEUR DE LA PUBLICATION : Maurice BLANC
CORRESPONDANCE : P.R. 65 - 103, Av. de la République
75011 - PARIS

COMMISSION PARITAIRE N° 60 800
DISTRIBUE PAR N.M.P.P.
IMPRIMERIE : E3 EXPANSION

رسالة من الأخ محمد البصري

● كم هو حلم وخيال تعليل النفس بانجاز الديموقراطية عن طريق الليبرالية.

● بدون تحرير الارادة الشعبية وتوفير امكانية المساهمة الواعية والفعالة للجماهير، لن يكون هنالك أمل في صيانة وتحرير السيادة الوطنية.

أيها الاخوات والاخوة، أعتذر عن اقحام تدخلي لديكم، دون أن يطلب مني ذلك، فالمجال الذي يمكن اقتحامه دون عناء الرجوع لاثبات هوية غير الهوية النضالية، هو مجال النضال نفسه، خصو صا وأنا حريص على أنني اذا فقدت كل شيء، فالشيء الذي لن أتسامح بفقدانه هوسمة الانتماء للوطنية والوطن، والتزكية التي أعتز بها، هي تزكية القواعد المناضلة .. ولن أطلب شرفا غير ذلك.

أغتنم هذه الفرصة لاطرح وجهة نظرى في عدة قضايا، هي في اعتقادي مطروحة بشكل يستدعي الحوار والنقاش حولها. وبالطبع فان المنطلقات التي انطلقت منها مغايرة للمنطلقات التي عولجت بها القضية كسيادة، وتحرير أجزاء من التراب الوطني استكمالا لبسط السيادة القانونية على كل الاجزاء التي اقتطعها الاستعمار من وطننا الغالي.

وأبادر للقول بأن تزكية اعتماد مبدأ المقايضة والمساومة في القضايا المبدئية والوطنية مرفوض مبدئيا، غير قابل لاى زيادة، على أن القبول بتسليم جزء من التراب، هو تشكيك في أحقية الجزء الاخر. اضافة الى اختيار اسلوب الاستجداء والاستعطاف الذى نهج مع الاستعمار، باسم "المسيرة الخضراء" والحرص على ان تعطي "المسيرة" خدها الايسر، للاستعمار الاسباني اذا ضربها على الخد الايمن، فهو غير سليم مبدئيا وأخلاقيا. والاصيل: أن نضع الندى مكانه، والسيف مكانه، على حد تعبير الشاعر العربي. فالحوار بالسيف مع الشعب، ومع الاستعمار بمد الخدين معا هو بدعة استحدثت بالمغرب فقط. والخسارة اعظم عندما تكون المقايضة بالثروة وبالتراب كذلك.

وهذا بدوره قاد للتعامل مع القضية الوطنية بعوامل خارجية اساسية، حاول النظام أن يجعل دور الشعب فيها أشبه بالفلكلور، في شكل بيعة على تفويت التراب والثروة والسيادة الشعبية في آن واحد، اتخذت فيه المنظمات الوطنية دور التزكية الداخلية والخارجية، ودور التحريض الاعلامي ... كل ذلك بتحدى كامل للسيادة الشعبية وللشعور الوطني الحقيقي الذى عبرت عنه الجماهير كما عبرت عن استعدادها للعطاء والتضحية من اجل تحرير اراضينا المغتصبة تحريرا حقيقيا.

وفي هذا السياق، يمكن فهم التطورات السياسية والحزبية، تلك التي وقع فيها التراجع عن مطلب المجلس التأسيسي كوسيلة لتحقيق السيادة الشعبية، حيث

> ان الامر يستدعي حتما المبادرة والتسلح بالنظرة الشمولية والحسم في الاختيار لمعالجة الوضع بشكل جذرى من زاوية مختلفة وبمعطيات أخرى مبدئية ونضالية تنظيمية تسحب المبادىء والساحة النضالية من سوق المقايضات والمساومات.

اتاحت هذه الاجواء لمبدأ جوهرى على هذا المستوى ان يتدحرج، ويطويه النسيان ويختفي من الوجود النضالي والسياسي، فقد طوته ظلال المساومات، وكأن الامر لا يعدو أن يكون اعادة ترتيب الاولويات، تخلي فيه السيادة الشعبية والارادة الشعبية، مكانها للسيادة الوطنية، ولكن بالدفع بها لان تكون من اختصاصات ومشمول ارادة القيادة التي لا تمت للشعب بأية صلة، وبما يشبه بيعة هذا الشعب على تفويت ارادته في امتلاك سيادته، تلعب فيه الحركة الوطنية دور الوسيط.

وأود في هذه النقطة بالذات، أن أعلن انه بدون تحرير الارادة الشعبية وتوفير امكانية المساهمة الواعية والفعالة للجماهير، لن يكون هناك أمل في صيانة وتحرير السيادة الوطنية. فارادة الشعب هي المفتاح لجوهر التحرير بمعناه الشمولي المترابط ترابطا ديناميكيا وجدليا متكاملين.

والطرح المغلوط والخاطىء أن نربط علاقتنا مع شعبنا ووطننا، على غرار الرابطة التي ربطهما به الاستعمار أوائل هذا القرن: الاقتسام والمساومة، تعويض مصالح هذا وذاك على حساب شعب مغلوب على امره. وأى معنى آخر للمقايضات والمساومات التي تمت

> ان الحسم في الاختيار الاديولوجي والسياسي والانخراط في النضال والقبول بالتضحية من أجل الاندماج بالجماهير، لهو السبيل لصهر كل الطاقات النضالية وصبها ببوتقة تنظيمية واعطائها قوة دافعة ايجابية.

ولازالت تطبخ على كل المستويات في المطابخ الاستعمارية والخارجية بشكل عام، اذا لم يكن هذا؟

ان الخوف من الشعب، هو مبرر التوجه بدلا عنه نحو الاستعمار واستعطافه.

وما من شك في أن تناول قضية مصيرية بحجم قضيتنا الوطنية على هذا النحو أمر خطير للغاية. وتجميد كل الواجهات النضالية: السياسية والاجتماعية، رغم ارهاق الطاقات الانتاجية والشرائية للجماهير، انما نجد تفسيره ومغزاه في هذا الاطار ايضا.

ان الواجب يقتضي منا الوقوف بحزم أمام كل تزكية أو مسايرة أو اسهام في مخطط كهذا الذى يثير الاستغراب ويدعو للدهشة حقا. فالامر حتما يستدعي المبادرة، والتسلح بالنظرة الشمولية، والحسم في الاختيار لمعالجة الوضع بشكل جذرى، من زاوية مختلفة وبمعطيات أخرى مبدئية ونضالية تنظيمية تسحب المبادىء والساحة النضالية من سوق المقايضات والمساومات.

ان اساليب الاستعمار وعملائه لا يمكن ان تختلط بأساليب السلوك الوطني. واني اذ أتوجه لكل المناضلين، في نفس الوقت أستحضر التاريخ النضالي بآماله وانتكاساته، بما يشبه ملحمة تاريخية، ربطها بشكل محورى عامل جوهرى واحد كقاسم مشترك لدرجة أن ثورة الشمال في العشرينيات بقيادة البطل عبد الكريم الخطابي وثورة الاستقلال بقيادة المقاومة وجيش التحرير، أوائل الخمسينات، ومعارك جيش التحرير بكل من آيت باعمران وسيدى ايفني وطرفاية التي انتهت بالتحرير، ومعارك تحرير الصحراء التي أجهضها تحالف الاستعمار والرجعية في بداية سنة ١٩٦٠. أقول لدرجة أن هذه المعارك كلها كأنما تشكل فصولا لملحمة واحدة غير مفصولة الزمان والمكان والمتصارعين.

فقد تكالبت عليها جميعا قوات الاستعمار والعملاء الداخليين، وكونوا حلفا لاجهاضها كثورة. في الوقت نفسه انطلقت جميعها من مبادرة شعبية تجاوزت مفهوم القيادات التي شكلت واجهات وطنية لتلك المرحلة.

وكل نتائج تلك الانتكاسات وجهت كضربات لتحول دون أن يكون الشعب بديلا لاستلام مصير سيادته، وحرية ارادته، مقابل تجيير بعض الشكليات لحلفاء الاستعمار، تدعم مواقفهم وتساعد على التخدير الضرورى وامتصاص بعض النقمة لالحاق الهزيمة الضرورية بالمكاسب الحقيقية للشعب، وذلك ما حدث بالضبط عند مواجهة الاستعمار في معركة الاستقلال على سبيل المثال.

←

الى جميع المناضلين الاتحاديين

وكما هو شرط ضروري تحرير الارادة الشعبية من اجل تحرير السيادة الوطنية،فهي كذلك سلاح لاغنى عنه في معركة تحقيق العدالة الاجتماعية،وبناء الاشتراكية. ان تحطيم سيطرة القهر والاستغلال،مرهون بمصير ارادة الجماهير،وكذلك الامر في القضاء على الازدواجية في الاقتصاد،والثقافة والحضارة. وأيضا انقاد الهوية الوطنية من التشويه،بل وبعث التاريخ الشعبي وكل الثرات النضالي.. انما يمر كل ذلك عبر تحقيق السيادة الشعبية.

انه بدون ضبط الهدف الستراتيجي بوضوح،فستبقى مخاطر الانزلاق،وعوامل الخلط والغموض والتردد،والعمل اليومي البركماتي مسيطرة ومتحكمة على حساب العمل النضالي الايجابي،وفي هذه الحالة ستكون التعبئة عديمة الجدوى.

ولن أكلف نفسي عناء حشد البراهين من أجل ابراز كم هو حلم وخيال تعليل النفس بانجاز الديموقراطية عن طريق الليبرالية. التي لم يسبق لقواتها أن وجدت في حيز الواقع المغربي،رغم وجود عناصر عطشى رضعت تخيل امكانية تحقيقها من مفاهيم غربية،كما يتخيل الضمآن السراب ماء. وأعتقد أن الاجدر بهذه العناصر أن تفصل أزمة الوضع السياسي عن مأزق مفاهيمها الناتج عن تسرب القوالب الجاهزة من خلال ثقافتها الغربية،فاختلط الاصيل بالدخيل والوهم بالواقع وانتهى الامر الى تزكية واجهة شكلية اختلقها النظام المطلق للخروج من عزلته وتضليل الرأى العام.

ولن يضيرني في شئ : الترويج بأن موقفي من الوضع ذاتي يفتقد الموضوعية والمرونة ،وسأكتفي فقط بطرح السؤال حول الطروحات والمبادرات التي قام بها النظام والتي تمت تزكيتها بشكل أو بآخر،فكيف يمكن التلاؤم والتكامل بين ربط مطالبتنا بتحرير سيادتنا الوطنية في سبتة ومليلية،وتعليق ذلك باسترجاع المحتل لجبل طارق،والدفاع بأن الستراتيجية الدولية ضرورى لها تكامل هذين الموقعين الستراتيجيين؟ وكذلك الشأن في ربط جزر الكنارى بالصحراء بالنسبة للمواقع الستراتيجية بالمحيط الاطلسي،وربط التدخل العسكرى بزايير بحماية القارة الافرقية من التدخل الايديولوجي،بل وحماية البحر الاحمر والاماكن المقدسة بالجزيرة العربية، ولكن انما يتم ذلك عن طريق تسخير الوسائل البشرية والمادية والمعنوية للمغرب وجعلها في خدمة مصالح الاستعمار في نهب ثروات الشعوب الافرقية والعربية... بل أكثر من ذلك،المساومة بالهوية الوطنية والثقافية والحضارية في اتجاه الغرب وتحطيم الثقافة الوطنية لصالح الثقافة الاستعمارية.

وان استبدال اعتبارالقضية الفلسطينية قضية وطنية بتسخير المغرب للنشاط الصهيوني حيث اللقاءات التحضيرية كلها،للتآمر على

> الشيء الذى لن أتسامح بفقدانه هو سمة الانتماء للوطنية والوطن والتزكية التي أعتز بها هي تزكية القواعد ولن أطلب شرفا غير ذلك ..

القضية العربية،تمت على الساحة المغربية، بداية بالزيارة المكوكية لوزير الخارجية الامريكية،هنرى كسينجر،التي كان المغرب مدخلا لها،وانتهاء باللقاءات الصهيونية التي برز اسم المغرب فيها على كل عناوين الصحافة والاداعات العالمية.

حقا،قد لا نملك قوة لمنع مثل هذه المخططات،ولكن قد نستطيع ردعها بالتصدى لفضحها وكشف مخاطرها،وحتى الكف عن تبريرها وتزكيتها كالذى حدث في زيارة السادات للقدس،والتدخل العسكرى في زايير.

ان الانزلاق بالتاكتيكات الفاقدة للقاعدة الستراتيجية كان وراء كثير من

> التراجع في الاختيارات الاستراتيجية أدى الى مسلسل من الاخطاء القيادية.. ومقابل ذلك تبلور الوعي القاعدي ونموه وتجدره.

الانحرافات.ان ادمان رؤية كل الاشياء بالنظرة التاكتيكية قضت بمزيد من الامعان في ممارسة هذا الادمان،حتى ولو أدى لنصيحة منظمة التحرير بالالتحاق بالسادات بالقدس والاسماعيلية...

واذا كان تحديد الهدف وتوضيح الستراتيجية يتطلب الحرص على المبادئ، والاخلاص والوفاء،وبعد النظر،والابتعاد عن الانتهازية والوصولية،وكل الصفات المطلوبة من الاستقامة والثقافة النظرية والسياسية الملتزمة ...فان الذى يعطي الفعالية النضالية لها،والذى ينقلها من مجرد مثل ليكون منها وعيا ماديا،فان ذلك هو الاداة التنظيمية حيث المعاناة والممارسة والتضحية

> ان المشكل تنظيمي وقيادى بالاساس فلاهو مشكل خلقته القواعد ولا هو مرض هيكلي متأصل بطبيعة الشعب ككل..

لها مدلول ملموس.والتنظيم زيادة على المواصفات المطلوبة توافرها في المناضلين بين مرحلة الانتماء العاطفي والاختيار النظرى.. فان السلوك والتفاني والبعد عن المظاهر الاستعراضية،واعطاء الاسبقية للمهام المضنية والشاقة،هي التي تميزهم عن أولئك الذين سهلت لهم الظروف بين عشية وضحاها من منتمين الى قياديين.

وبناء الاداة التنظيمية يصقلها معمعان النضال،والحوار ينميها،ويرسي النقد الذاتي أسسها ويعمق جذورها.. اذ بدون المراجعة النقدية لايمكن التخلص من المواقف الخاطئة. والحوار الديموقراطي هو وحده الكفيل بتعميق الوعي، وهو وحده القادر على استبدال النقاش حول الاشخاص والشلل ومرض الجهويات بالنقاش حول الاختيارات، حيث يكسب المفهوم الصحيح الجولة على المفاهيم المرضية والخاطئة. ولا سبيل لفرز الاختيار عن الزيف، وفرز المصالح الاقطاعية والبورجوازية الطفيلية وحليفهما الاستعمار، عن مصالح شعب مسحوق سياسيا واقتصاديا وانسانيا، غير الاختيار الايديولوجي الواضح والحوار الديموقراطي المنظم. فالسماح للخلط بين المفاهيم،والاختلاط بين القاهر والمقهور، والاستغلالي والمستغل... انما يعني التستر على المفترس، والدعوة لتعايش الذئب والحمل.

ولا شك أن توفر الحوار الديموقراطي سيساعد على اعادة الاصطفاف بين عدة تيارات، ساعد على انمائها في السابق، عدة عوامل داخلية وعربية ودولية. شخصيا أعتقد بموضوعية أسباب تواجدها، وأيضا بصحيتها كظواهر، لانها ردات فعل احتجاجي عن رفض الحسم في الاختيار،ورفض بلورته عن طريق التنوع والتكامل بالحوار، ورفض الغاء تضحيات الشعب بالمئات في مارس ١٩٦٥، بل اعتمادها جسرا لاستبدال الحوار مع القواعد، والاتجاه عوضا عن ذلك لاستثمار هذه التضحيات مقابل بعض مغانم الحكم.

وبودى بالمناسبة أن أأكد على ضرورة الرجوع بأسباب مثل هذه الظواهر للعوامل الداخلية، وتحديد مسؤوليتنا بها، عوض التماسها في العوامل الخارجية أساسا. وان البحث عن دور الشيطان الخارجي لا يمكن تفسيره الا بسيطرة الذاتيات التي لا تحتمل مواجهة المسؤولية. فالاقطاع انما أطلق على كل ثورة "سيبة"، لانه انطلق من هذا المنطلق. والحزب أو الاحزاب من نفس المنطلق، أعتبرت كل مخالفة لرأيها انشقاقا، وهكذا فكل الحاح على ضرورة الحوار شغب ومزايدات وديماغوجية، وكل انتفاضة شعبية فوضى، فالسكوت الهامد هو وحده الفضيلة، والركود من أهم مميزات الوحدة..الخ.

- البقية في ص ١١ -

الهجرة والامبريالية (3)

الأسبـــاب السياسيـــة والاقتصاديـــة للهجرة المغربيـــة

تحت هذا العنوان وبعد أن تطرق لملابسات الهجرة في العهد الاستعماري، يقوم الكاتب عبد الله البارودى بتحليل الاسباب الاقتصادية والسياسية للهجرة المغربية منذ سنة ١٩٥٦ وذلك من خلال تبيان أسباب تسارع حركات الهجرة الداخلية منها والخارجية منذ الستينات ومن خلال تحليل التحولات التي عرفها القطاع الفلاحي على الخصوص وكذا الاختيارات السائدة في مجال التعليم والتكوين الى جانب تأثير الانفجار الديموغرافي.

ينطلق المؤلف من أن البطالة وانعدام الشغل ما هي الا مظاهر تعبر عن حقيقة الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالبلاد. ومن ثم فان البحث عن الاسباب الحقيقية لتنامي وتسارع مسلسل الهجرة من البادية الى المدينة ومن المغرب الى الخارج، يستلزم تحليل هذه الاوضاع في شموليتها. وهكذا يتصدى الكتاب لابراز أهم التطورات والسمات التي ميزت الاوضاع الاقتصادية غداة الاستقلال الشكلي من خلال متابعة اختيارات الدولة وسياستها في هذا المجال، وفي مختلف القطاعات الاقتصادية. ان الحقيقة الاساسية التي يسلط الكتاب الاضواء عليها هي أن التفقير المستمر للجماهير العمالية والفلاحية معطى رئيسي في الاشكالية المغربية. فالدولة تعمل على تشجيع هجرة اليد العاملة الى الخارج في محاولة يائسة للتخفيف من حدة المشاكل المتفاقمة الناجمة عن سياستها سواء في مجال الاقتصاد ــ وبالخصوص في الفلاحة ــ أو في مجال التعليم. ذلك أن النتيجة الحتمية للسياسة الاستعمارية الجديدة القائمة على النهب والاستغلال، تعمق الهوة الشاسعة بين أوسع الجماهير الكادحة والطبقات السائدة بكل ما يعني ذلك من انعكاسات على مستوى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهاته وتتجلى هذه الحقيقة بشكل ساطع في القطاع الفلاحي الذى يبقى هو المصدر الاساسي لليد العاملة المهاجرة. حيث أن الاوضاع المأساوية في هذا القطاع تؤدى أكثر فأكثر الى توسيع صفوف العاطلين عن العمل والدفع بهم الى الالتجاء الى المدن التي تعد فيها امكانية الشغل حتى لسكانها ذلك أن سياسة الدولة في هذا المجال عملت على تشكيل "اقطاعية عقارية" جديدة الى جانب الاقطاعية المتواجدة من زمان وتدعيم أملاكها العقارية وتوسيعها. ويكفي أن نسرد المعطيات التالية: ٨٧ في المائة "من الاسر القروية" تملك أكثر من ١٠ هكتارات للاسرة الواحدة وتتقاسم ٣٣ في المائة من المساحة المزروعة أى نفس المساحة تقريبا!

أما سياسة الدولة في مجال التعليم فانها تتميز أساسا بطابعها الطبقي الواضح وتؤدى الى نتيجتين بالغتي الاهمية:

ــ نمو هجرة الطلاب المغاربة الى فرنسا على الخصوص.

ــ تقوية الطابع التصفوى والنخبوى للتعليم فضلا عن عدم مطابقته لواقع البلاد.

فسواء تعلق الامر بالطلبة أو بالعمال الشباب الذين أن سبق أن طردوا من المدرسة فان أسباب هجرتهم ترجع لعامل مشترك: التبعية في المجال الثقافي أو في الاطار الشامل لواقع التبعية. ففي هذا المجال يمكن القول بان الدولة قد وضعت سياسة تجهيل (الطرد والحرمان من التعليم ..) منذ سنة ١٩٦٢ ولا زال العمل بها جاريا لحد الان. فهناك نسبة ١،٥ بالمائة فقط من الاطفال المسجلين التي يمكنها أن تصل الى مستوى الباكلوريا.

والذى لا شك فيه هو أن النمو الدمغرافي له تأثير على الهجرة وامتدادها في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الحالية في المغرب. غير أن هذا النمو لايبرر المشكل الذى يبقى في جوهره متعلقا بالسياسة العامة للدولة. سياسة التبعية والاستغلال .فبرامج الدولة لاتحقق ما يكفي من أماكن للشغل بل على العكس تبقى بعيدة كل البعد عن سد حاجيات البلاد في هذا المجال بالنظر لنسبة ازدياد السكان كل سنة. وتجدر الاشارة هنا الى تطابق رغبات الامبريالية ومصالحها، مع مصالح الطبقة السائدة. فاذا كانت الاولى تفضل بشكل عام يدا عاملة شاملة، فان الطبقة السائدة لها مصلحة سياسية واضحة في ابعاد الشباب عن طريق "تصديرهم" الى الخارج. ويكفي أن نشير الى أن الاغلبية الساحقة من المهاجرين المغاربة في فرنسا لهم أقل من ثلاثين سنة وأن ما بين ٧٥ بالمائة الى ٨٠ بالمائة منهم هي عناصر مطرودة من التعليم.

وخلاصة القول هي أنه اذا كانت الظروف الاقتصادية والسياسية في مغرب ما قبل هي مصد انطلاق مسلسل الهجرة الداخلية منها والخارجية، فان الاوضاع السياسية والاقتصادية التي عرفها المغرب غداة الاستقلال الشكلي ولا يزال، من جراء اختيارات الطبقة السائدة وسياستها التبعية، هي التي أدت الى تسارع حركة الهجرة بشكل مهول.

والجدير بالذكر أن بعض التحاليل تحاول تبرير الهجرة بانعكاساتها "الايجابية" على البلد المصدر. ويمكن اجمال هذه الحجج على الشكل التالي:

ــ حل مشكلة البطالة وقلة الشغل.
ــ التخفيف من الضغط الدموغرافي.
ــ التوازن النقدى.
ــ التكوين المهني ونقل التقنولوجيا.
ــ المساهمة في التنمية.

ان الوقائع الساطعة لمجتمعنا تظهر بما لا يدع مجالا للشك مدى بطلان هذه الهزائم. فالهجرة المغربية المستمرة منذ أزيد من ٥٠ سنة لم تمنع استفحال البطالة وتعاظمها، ولا هي خففت من الضغط الدمغرافي الذى يزداد حدة سنة بعد أخرى. أما عن التوازن النقدى ونقل التقنولوجيا والتنمية..فان الازمة الخانقة التي يشهدها مغرب اليوم تدحض بشكل قاطع هذه الادعاءات.

ويتطرق الجزء الاخير من الكتاب لخصائص الهجرة المغربية في فرنسا من الناحيتين الكمية والنوعية. حيث يحلل توزع المهاجرين المغاربة حسب المناطق وحسب المهن، مع مقارنات احصائية مع المهاجرين التونسيين والجزائريين وغيرهم.

وهكذا بعد تحليل الهجرة المغربية من مختلف جوانبها التاريخية والسياسية والاقتصادية ورصدها في مختلف مراحل تطورها يختتم الباحث المغربي عبد الله البارودى كتابه مركزا على الابعاد الحقيقية لظاهرة الهجرة المغربية حيث يبدو تاريخ هذه الهجرة بفرنسا، كتاريخ طويل لاستغلال شامل لجزء من اليد العاملة المغربية هذا الاستغلال الذى لا يمكن فصله عن الواقع الاستعمارى بالمغرب والذى استمر بشكل آخر بعد سنة ١٩٥٦ على يد الطبقة الحاكمة المغربية عميلة الامبريالية. وأكثر من ذلك فان استغلال اليد العاملة المهاجرة ليس الا جزءا ضئيلا من استغلال استمر لسنوات عديدة ولا يزال لصالح الاقلية الحاكمة والامبريالية على حساب أوسع الجماهير الشعبية المغربية.

حقائق و وقائع عن مؤتمر الاتحاد الاشتراكي

على طريق الفرز
مزيدا من المكاسب للقواعد المناضلة

نزل الستار عن مؤتمر الاتحاد الاشتراكي ومع هذا جاء وقت استخلاص النتائج وتقييم الحصيلة بعيدا عن كل جدل عقيم أو مزايدة. وفي هذا الصدد لن يفوتنا أن نسجل بكل ارتياح واعتزاز الايجابيات والمكاسب التي انتزعتها القواعد المناضلة، والحقائق الصارخة التي أكدت نفسها من خلال هذا المؤتمر.

ان التيار القاعدى المناضل قد تمكن، بشهادة الخصوم أنفسهم، من فرض نفسه بقوة وصلابة وموضوعية، تجلى ذلك في حضوره المنظم وتحركاته المسؤولة، كما تجلى فيما تمكن من فرضه على كافة المستويات :

• • •

+ اديولوجيا، لتبيان الاسباب العميقة للخلاف مع الخط الاصلاحي وابراز مصدر كل الانحرافات، وطرح البديل السليم المتجاوب فعلا مع مصالح الطبقة العاملة وأوسع الجماهير الشعبية.. وذلك رغم اصرار القيادة على منع النقاش الاديولوجي واعتبار "التقرير الايديولوجي" من المسلمات،

+ تنظيميا على طريق التقدم نحو مواقع أفضل وتكتيل كل الطاقات وجمع شتات كل المناضلين الصامدين، في نفس الوقت الكشف عن حقيقة "الديموقراطية الداخلية" المزعومة...

+ سياسيا، من خلال الوقوف أمام الانجرار في ظل النظام والتصدى للمفاهيم المنحرفة التي سادت الساحة السياسية وتبلورت حول شعارات " المغرب الجديد" و"الاجماع الوطني" الى غير ذلك من المقولات والممارسات التي يستفيد منها النظام بالدرجة الاولى...

ومجمل هذه المكاسب التصحيحية التي أعطت "ضربة توقيف" للمسلسل الانحرافي، لا تعد مكاسب تحققت لصالح الحركة الاتحادية فحسب، بل ايضا لصالح مجموع الحركة التقدمية المغربية والجماهير الشعبية في صراعها الضارى من أجل غد أفضل.

أمام هذه الحقائق الناصعة الراسخة، ماذا كان تصرف قيادة الاتحاد الاشتراكي؟

• • •

لا شك أن عنصر المفاجأة قد لعب دورا أساسيا في ارتباكها وذهولها. فهي لم تكن تتوقع، بعد كل العمليات التصفوية التي قامت بها لحرمان عدد من المناضلين والاطر الصامدين من عضوية المؤتمر، غير مترددة أمام كل أنواع الغش، وتمييع التمثيلية بشتى الاساليب لفرض العناصر الموالية لها – مما يكشف عن حقيقة الديموقراطية الداخلية المزعومة – لم تكن تتوقع ذلك الحضور المكثف للتيار القاعدى المناضل، وباتت تتوهم أن المسألة مسألة أشخاص و"مندسين" وليس قضية تيار سياسي واعي ومتجدر.

وبعد فترة الارتباك هذه، عادت أولا لتحاول ترهيب المناضلين والتهديد حتى بتدخل قوات القمع النظامية "لحفظ أمن المؤتمر.." من الاساليب الا تدهورا في موقفها لدرجة لا تحسد عليها، خاصة عندما يختل توازن مسؤول قيادى "من الدرجة الاولى" باللجوء الى الاسلوب" العنترى" لفرض مواقفه...

وأمام فشل هذا الاسلوب وانعكاسه سلبيا، لم يبق أمام العناصر القيادية سوى اللجوء للمسايرة تحت شعار " قل ما تشاء.. سأمارس ما أريد" وبهدف الاحتواء والتبني اللفظي للاطروحات القاعدية بخلفية ممارسة عكسها. وكم تجلى ذلك واضحا في الفرق الملحوظ ما بين الكلمة الافتتاحية بليونتها واعتدالها، والكلمات الاختتامية بشعاراتها ودبماغوجيتها...

وبهذا تكون قد ارغمت نهائيا على تجاوز كل أطروحاتها الذاتية ودعاياتها المغالطة – حول تشخيص المعارضة في "الخارج" و"المندسين" و"المنشقين"... – واضطرت للاعتراف بالاسس الموضوعية للخلاف والتواجد الحقيقي للمناضلين الثوريين على أرض الوطن، بل ولجأت الى استعمال عناصر من الخارج – مدعمة بدعاية الصحافة الغربية – دخيلة على المناضلين ووسيلة أخرى لاثارة العواطف وتحريف النقاش الموضوعي.

أما بالنسبة لنا، فان تطورات الاوضاع مهما كانت : بايجابياتها ومكاسبها، أو بنقط ضعفها وهفواتها، فانها لن تغير في شيء من الاسلوب الذى اخترناه في الصراع السليم والحوار المبني على الاسس الموضوعية. واذا كنا مستعدين لفتح الحوار مع كل من له ايمان راسخ بالنضال، فاننا لا نتردد في محاربة كل أنواع الطفيليات، سواء منها تلك التي تخلقها أجهزة الاعلام وهي بعيدة كل البعد عن معمعان النضال، أو الطفيليات الاقتصادية والثقافية التي أفرزتها مخلفات الاستعمار ومتطلبات الاستعمار الجديد.

تبقى ادن، فوق كل هذه الاعتبارات حقائق ناصعة أكدت نفسها قبل المؤتمر وخلاله وسوف تتبلور وتتجدر بعده، وأبرزها تمكن التيار القاعدى من فرض نفسه واقعا ملموسا في الساحة ويبقى مقياس الالتزام المقياس الوحيد في صنع المناضلين الحقيقيين وفي نفس الوقت : حسم كل الخلافات الايديولوجية والسياسية والتنظيمية القائمة.

من أصداء المؤتمر

ردا على صحيفة " لوموند "

عودتنا جريدة "لوموند" البحث باستمرار عن التوازن ما بين التعريف بالحقائق وفي نفس الوقت التعامل مع الاوضاع القائمة بأقل خسارة ...

وفي هذا الاطار بالضبط، طلعت علينا بمقال حول مؤتمر الاتحاد الاشتراكي، أقل ما يقال عنه أنه مليء بالتناقضات، اضافة الى طابعه المتحيز واللاموضوعي .

واذا كانت الصياغة العامة للمقال يبررها عدم الاحاطة بالمعطيات وعدم الاطلاع على دقائق الموضوع والاكتفاء بالسطحيات والمظاهر، فان المهمة الصحافية والنزاهة المهنية، كانتا تقتضيان على الاقل استقصاء المعلومات والاخذ بوجهة نظر كل المعنيين بالامر.

يقول صاحب المقال:

"ان فرض الجلسة المغلقة الذى تم على ما يبدو ضدا على القيادة، لم يسمح بلمس القوى الحقيقية للتيار المعارض".

ويؤكد مباشرة بعد ذلك أن المعارضين بالتأكيد قليلون ...

وهي نفس العبارات التي رددتها القيادة قبل انعقاد المؤتمر وحتى قبل زيارة الصحفي نفسه، مما يجعلنا نتساءل عن مدى التأثير المتبادل.. ومدى " الاحاطة والكرم " التي حظي بها الصحفي المذكور مما جعله يردد نفس العبارات ويتبنى نفس المقولات.

والذى يعتبر طعنا في المهمة الصحفية أكثر من هذا وذاك، هي تلك الاحكام المسبقة حول طبيعة الاختيار والتأكيد المجاني على أنه تيار مشخص ميال للمؤامرة والشغب، اضافة الى القدف في شخص قائد تاريخي غني عن التعريف لدى الشعب المغربي .

على كل حال: المواقف معروفة في الساحة السياسية، بل وممارسة فعلية من طرف المناضلين الصامدين، والالتزام بها التزام كلي مسؤول.. أما التأويل والاحكام المسبقة والتشويه المغرض ـ خاصة من طرف صحافة أجنبية غربية ـ فلن يغير شيئا من جوهر الاختيارات التي فرضت نفسها في الساحة وتبلورت بشكل كاسح لا رجعة فيه.. والمسار التاريخي وحده سيصدر حكمه الحقيقي...

صحيفة "لوموند" — ما لم تقله جريدة المحرر..

نشرت جريدة المحرر" ملخصا " لمقال كتبه مراسل صحيفة "لوموند" حول المؤتمر تطرق فيه للصراع القائم داخل الاتحاد الاشتراكي بين التيارين وتعرض "بطريقته" لتقييم تيار "البصريين" كما أسماه .

ولقد تضمن "ملخص" المحرر كل شيء عدا جوهر المقال المتعلق بتحليل الوضعية الداخلية للحزب .

وفيما يلي ترجمة لما "تناست" نقله جريدة المحرر :

... " هذا التوجيه ـ التوجيه القيادى ـ يبقى معرضا للنقد من طرف مناضلين شباب في أغلبهم، والذين لا زالوا يعارضون المسار الجديد الذى نهجه الحزب منذ ثلاث سنوات والمبني على القبول بالشرعية القائمة وانتقاد " أخطاء المغامرة".

وان اغلاق الجلسة الذى تقرر على ما يبدو ضدا على القيادة طيلة القسم الاكبر من أعمال المؤتمر، لا تسمح بتحديد نفوذ هذه القاعدة المعارضة ،بدقة . وفي الخارج، يؤكد مسؤولو الاتحاد الاشتراكي أن الامر لا يتعلق الا بحفنة من شباب " متهور شيئا ما ".

أما السيد بوعبيد فيقول باطمئنان أن حزبه " سيعرف كيف يحافظ على ما هو أفضل ".

ومهما كانت أقلية الجناح الصلب، فان ذلك لم يمنعه من مشاكل كبيرة داخل اللجنة السياسية التي اجتمعت بدون انقطاع طيلة يوم السبت .

ان بعض هؤلاء المناضلين الشباب يعلنون بشكل أو بآخر تأييدهم لمحمد البصرى وجه تاريخي للمقاومة المغربية وأحد مؤسسي الحزب. واذا كنا لا نعرف جيدا نشاط محمد البصرى في المنفى ، فانه ذا طبيعة ميالة للتآمر والعمل المشاغب، أكثر منه للتمعن السياسي ويعتبر هنا رمزا بعيدا وغامضا "لراديكالية" لا ترتاح الى أنصاف الحلول مع النظام والتي تعتبرها قيادة الاتحاد الاشتراكي ضرورية ومربحة في نفس الوقت .

ان البصريين ولا شك قليلون، لكن القضايا التي يطرحونها تجد من دون أدنى شك صداها لدى المناضلين الذين لا زالوا يتساءلون عن المستفيد الحقيقي من الانفتاح: هل الملك أم الحزب ؟"...

مجلة "جون أفريك" — "تحول يثير تخوفات البعض"

"أمام جمهور متحمس ، كان الصوت الجهورى للاستاد عابد الجابرى يتلو المقررات المصادق عليها من طرف المؤتمر.

وان يوم الاحد ١٠ دجنبر، يوم الاختتام كان يختلف بشكل قاطع عن الجلسة الافتتاحية.

فقد أخذ التشدد مكان الاعتدال الذى طبع الخطاب الافتتاحي للسيد بوعبيد .

وخلال الفترة الفاصلة بينهما اجتمعت اللجنة السياسية وصادقت على مقرر متميز، يتضمن على الخصوص :

ـ تحويل الملكية الرئاسية الى ملكية دستورية يمارس فيها الملك " دور الحكم".

ـ مراجعة الدستور وتنظيم انتخابات جديدة باعتبار أن سابقاتها طبعت بالمخالفات وللسهر على هذه العمليات من الضرورى تشكيل حكومة انتقالية .

لقد مارس الاتحاد الاشتراكي منذ ثلاث سنوات اللعبة حتى عندما كانت مغلوطة . فمساهمته في مسلسل الدمقرطة كانت حاسمة، لكن ها هو ذا يغير ،فجأة، من لهجته ويمر الى الهجوم. وان هذا التحول يثير تخوف البعض من أن يرجع حزب المعارضة الرئيسي الى اللهجة الثورية التي عرفتها الستينات لكي يخفف من نفاذ صبر المناضلين .

وعلى كل حال فان هذا هو ما يمكن أن يتخوف منه المتعاطفين مع بوعبيد، "أنصار السوسيال ديموقراط" على الطريقة المغربية.

في ١٠ دجنبر كان الكاتب الاول في حالة ملل واضح، بسبب النتائج أكثر منه بسبب التعب. ففي خطابه الاختتامي اكتفى بالاعتدال متجنبا القيام بأدنى اشارة الى المقررات النهائية. وقد أثار نداءه الى "الجدية" تصفيقات حارة .

ومن ناحية أخرى، فان عدد اعضاء اللجنة الادارية انتقل من ٣٥ الى ٦٢ عضوا. الملاحظ في هذه اللجنة : غياب مثقفين شباب من قدماء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، مع انهم أناس ذوى أفكار محددة وموزونة ، يمكنهم أن يسلكوا خطى الاستاد بوعبيد."

في الصحافة الأجنبية

من المنشق ؟

عندما يطرح الانشقاق يتبادر الى الذهن السؤال التالي بالنسبة لمن ؟ واذا كان الامر يتعلق، بالنسبة لنا، بموضوع البديل التنظيمي والسياسي والايديولوجي الذى تتطلبه المرحلة كرد حاسم على الاوضاع المتعفنة التي يفرضها تسلط النظام الرجعي في بلادنا، فهو كذلك رد واضح وجرئ ازاء كل تراجع أو انحراف عن الخط النضالي الذى ضحت من أجله القواعد المناضلة والذى شكل باستمرار الاجابة الصحيحة عن طموحات أوسع الجماهير الشعبية.

من هنا يبقى استعمال مقياس الخضوع للخط الذى فرضته القيادة للبث في اشكالية "الانشقاق "مجرد مغالطة تستهدف تزييف الحقيقة وتشويهها وسجنها في قوقعة من الشكليات.

واذا كان حال العناصر القيادية، بخطها وممارستها هو البحث باستمرار عن التبريرات لكل مواقفها التراجعية باسم التكيف مع الواقع واحترام قواعد اللعبة، لعبة المشروعية طبعا، وما تستلزمه من تنازلات ومساومات وبالتالي نعت صمود المناضلين ودفاعهم عن المكتسبات النضالية بالتطرف وتصنيفهم في اطار المندسين. فان الصوت الجماعي الذى ارتفع داخل المؤتمر كان فوق الاتهامات وفوق التشخيص والذاتيات، لقد أدان الانحراف والانشقاق القيادى الذى مورس ضدا في المناضلين القاعديين بعيدا عن خط الحزب وتراثه وتقاليده.

لقد كان ادانة للتلاعب في القضية الوطنية وللتنازل والمساومة في القضية الديموقراطية وللتخاذل في القضية القومية.

هذا ما أسمته القيادة والجهات الموالية لها بالانشقاق، والانشقاق في هذه الحالة يحمل أكثر من معنى وأكثر من حقيقة تدعونا جميعها الى التخلي عن هذا الصوت القاعدى الصامد والمتنامي وبالتالي الرضوخ الى الخط الاصلاحي التراجعي المفروض.

بدورنا نقول للقياديين، المنشقين فعلا، عن الخط التقدمي الاصيل الذى بلورته القواعد الاتحادية بتضحيات ومعاناة أزيد من ١٦ سنة، المبادرين بخط الاصلاح والتراجع وأنصاف الحلول السلبية، نقول لهم: ان الصراع الموضوعي المحتدم اليوم هو الذى يحسم آفاق المستقبل وهوالذى يرد بشكل حاسم على حقيقة التخاذل القيادى.

"لا اصلاح لا رجعية .. قيادة ثورية"

مجلة "المستقبل"

" انتصار ارادة القواعد الحزبية "

" .. تكشف أعمال مؤتمر الاتحاد والقرارات والتوصيات الصادرة عنه عن أن موقف المراجعة لتجربة الاربع سنوات وسلسلة التنازلات التي قدمها الحزب، وكل أساليب المرونة، اعتبرها مناضلوه في القاعدة غير مجدية، ومن هنا فان البيان السياسي جاء بمثابة رد فعل قوى وعنيف على كل هذه الانتقادات بقدر ما بلور ارادة التصحيح داخل المؤتمر في الجلسة الافتتاحية حين رددت غير ما مرة وبحماس استثنائي: " قيادة ثورية للجماهير الشعبية" الى جانب شعار آخر: " لا اصلاح لا رجعية، قيادة ثورية".

ويبدو أن هذين الشعارين كانا هما الروح التي حركت المؤتمر ووراء عدد من المقررات والتوصيات "الخطيرة" التي صدرت عنه.."

".. والملاحظة الاساسية التي سجلها عدد من المدعوين والوثيقي الصلة بالاتحاد الاشتراكي، هي ارتفاع لهجته والتغيير اللفظي، على الاقل، لمطالبه، وخاصة فيما يتصل بالمخاطبة المباشرة للنظام الحاكم، وهو تغيير يكشف، من جهة، عن انتصار ارادة القواعد الحزبية التي لم تتساهل في توجيه النقد الى قيادتها، ومن جهة ثانية، وفي تقدير الملاحظين الاجانب دائما، يكشف عن بداية انتعاش للموقف الراديكالي داخل الاتحاد الاشتراكي.

وانطلاقا من هذه الملاحظة يتساءل هؤلاء المراقبون عن مدى سعة وامتداد الخط الذى سيسلكه الاتحاد الاشتراكي في مستقبل الايام، في العلاقة مع الحكم، وما اذا كان بالفعل سيطبق هذا التجدر الشعارى النظرى بتجدر موقفي فعلي تكون في ممارسته الاولى الانسحاب من البرلمان والمجالس البلدية والقروية أى من "التجربة الديموقراطية".."

جريدة "المحرر" تتعرض للحجز

على اثر انتهاء أشغال المؤتمر، تعرضت جريدة "المحرر" لاجراءات تعسفية من طرف جهاز الرقابة. ولقد قدم ممثلوا هذا الاخير محاطين بقوات هائلة من البوليس لمنع نشر البيان السياسي بنصه الكامل.

ولم يحجز جهاز الرقابة البيان ككل أو الجريدة بكاملها، بل اقتصر فقط على منع نشر الجزء الاخير من هذا البيان المتعلق بطبيعة النظام، والذى كان موضع نقاش داخل اللجنة السياسية للمؤتمر، قبل أن تتم المصادقة عليه وصياغته ضمن النص النهائي للبيان السياسي.

ويعتبر هذا الاجراء التعسفي مثال آخر عن "حرية الصحافة" و "حرية التعبير" في "مغربنا الجديد".

الواقع، كما أسلفنا عدة مرات، أن الذى فرض على الصحافة الوطنية، هو في الحقيقة "رقابة ذاتية" حدد النظام صيغتها، وأصبحت "عرفا" وحبا للعمل به، أما جهاز الرقابة البوليسية فقائم موجود، يراقب ويتتبع، ثم يتدخل مباشرة وبشكل سافر، كلما تخلفت " الرقابة الذاتية" علىأداء المهمة وكلما وقع تجاوز حدود اللعبة المرسومة.

" المحرر" : توقف عن العمل احتجاجا على تصرفات بعض العناصر القيادية.

على اثر بعض المشاكل قامت بين بعض العناصر القيادية وعضوين من هيأة "المحرر" قرر هذان الاخيران توقيف عملهم باعتبار أن تصرفات العناصر القيادية تطعن في نضاليتهم وتمس عواطفهم.

وتضامنا معهما قررت هيأة "المحرر" بكاملها التوقف عن العمل كذلك.

حقيقة الديموقراطية الداخلية

لاتترك العناصر القيادية للاتحاد الاشتراكي فرصة تمر دون التهليل والاطناب فيما تسميه بالديموقراطية داخل الحزب والمركزية الديموقراطية ...الخ وقد حاولت هذه العناصر بمناسبة المؤتمر الاخير تعويم انتصار الارادة القاعدية في فرض بعض المواقف بالحديث عن الديموقراطية الداخلية المزعومة. فما هي حقيقة هذا الزعم على ضوء الممارسات الفعلية، سواء في التحضير للمؤتمر أو خلال انعقاده؟

ان الملاحظة الاساسية الاولية التي تفرض نفسها في هذا المجال تتعلق بالتحضير الادبي للمؤتمر. لقد انطلقت العناصر القيادية من "مسلمة" وهي أن الجانب الايديولوجي في النقاش محسوم نهائيا والمطروح فقط هو تعميق نفس الخط المنبثق عن المؤتمر الاستثنائي. ومن ثم حرصت بكل الوسائل وكرست كل الجهود لتلافي أى نقاش جدى في هذا الصددوحرصت على تعويضه بندوات عمومية مخصصة لدراسة قضايا متفرعة. والادهى من ذلك تجاهل القيادة لتوصيات صودق عليها بالاجماع (بحضور بعض عناصرها) في مؤتمرات اقليمية تلح على ضروزة فتح النقاش واعادة النظر في الخط الاديولوجي الانحرافي.

أما عن التمثيلية وبالاضافة الى الاساليب المعهودة، فان العناصر القيادية لم تدخر جهدا في سبيل تمييع التمثيلية، فهي لم تتوان عن تجاوز القانون الداخلي الذى سطرته بنفسها حين ألغت التمثيلية المباشرة للكتابات الاقليمية داخل المؤتمر، احتراسا منها وتخوفا من مواقفها.

وبدل أن تكون التمثيلية على أساس التنظيم الخلوى تحولت بضغط من القيادة الى تمثيلية "القطاعات" وضمن هذا الاطار ولضمان حضور عناصر مساندة لها، لجأت العناصر القيادية الى تشكيل قطاع جديد سمته بقطاع الاطر. وعندما تساءل المناضلون المخلصون عن مفهوم الاطار والمقاييس التي اعتمدت في تشكيل هذا القطاع الجديد، كان الجواب بأن الاطار هو من تجاوز دخله الشهرى ٣٠٠٠ درهما.

والمثال الساطع الذى يعبر أيما تعبير عن الديموقراطية الداخلية كما تفهمها القيادة الانشقاقية، يتجلى في تمثيلية قطاع الشبيبة الاتحادية. حيث أن كل من لم يحتفظ ببطاقة سنة ٧٧ أو أتلفها أو التحق بالشبيبة سنة٧٨ منع من التصويت. ولم تكتف بذلك بل حددت عدد المندوبين حسب أهوائها لا وفق مقاييس منطقية تراعي الحجم التنظيمي لكل قطاع. وهكذا حدد عدد المندوبين عن شبيبة اقليم الدار البيضاء مثلا بثلاثة مندوبين من مجموع ١٠٦ — مما جعل قطاع الشبيبة بالبيضاء. يقاطع المؤتمر ويصدر بيانا توضيحيا في هذا الشأن — في حين أن فيدرالية أوروبا الغربية مثلت بعشرين مندوبا. فهل نسيت القيادة أطروحتها المفضلة عن "الداخل والخارج"؟

وماذا عن الديموقراطية داخل المؤتمر؟ انها لم تكن أحسن حظا عما كانت عليه قبل المؤتمر. ويكفي أن نسرد كأمثلة واضحة الوقائع التالية:

— قام المكتب السياسي بحجز رسالة موقعة من طرف أكثر من ثلاثين معتقلا اتحاديا، امتنع عن قراءتها لا في المؤتمر ولا في اللجنة السياسية.

— قامت القيادة بتعيين مباشر لرؤساء اللجن خلال الجلسة العامة ودون أدنى مسطرة انتخابية.

— حاول مسؤول قيادى فرض عضوية أحد المؤتمرين في لجنة الترشيح بعد فشله انتخابيا.

— تهربت القيادة من تكوين بعض اللجان المتفق عليها، كما حاولت تلافي النقاش في بعض القضايا الجوهرية، كمحاولتها ادراج قضية الصحراء في اطار مناقشة القضايا العربية!

والمؤسف حقا أن هذه العناصر القيادية لم تكتف بخرق الديموقراطية فحسب بل مارست أعمالا أقل ما يقال عنها أنها ارهابية، خاصة عندما هدد مسؤول قيادى بأنه يتوفر على لائحة جاهزة تضم أسماء "المشاغبين" وبأنه قد يضطر لاستدعاء الشرطة لحفظ الامن. ومعلوم أن نفس المسؤول حاول جمع توقيعات على عرائض تدعو لطرد المناضلين فكان نصيب هذه المحاولة الفشل الدريع ... غير أن بعض العناصر من الخارج لم تستفد من هذا الفشل، حيث حاولت جمع توقيعات على ملتمس "يدين" المناضلين على اثر الترديد الجماعي لبعض الشعارات في الجلسة الافتتاحية. وعرفت هذه المناورة نفس الفشل والادانة من طرف كافة المناضلين.

وأغرب ما في الامر هو تجنيد القيادة لبعض المناضلين من الرعيل الاول ودعوتهم للتصدى لبعض "العناصر الملحدة" التي الاستيلاء على الحزب!

ان هذه الوقائع كافية في حد ذاتها لفضح ما تسميه العناصر القيادية بالديموقراطية الداخلية وتبنيها المزعوم لمحاورة القواعد. وحسبنا أن القواعد المناضلة قد تمكنت من اسقاط كل الاقنعة.

في ذكرى الشهيد المهدي

جمعية التضامن والصداقة مع الشعوب الافريقية تندد بالقمع في المغرب

سبق لجريدة " الاختيار الثورى" في عددها الاخير أن وعدت بنقل ما جاء في الكلمة الافتتاحية لمهرجان التضامن مع الشعب المغربي بمناسبة ذكرى اختطاف واغتيال الشهيد المهدى بنبركة .

وفيما يلي ملخص للكلمة الافتتاحية للكاتب العام للجمعية السيد كلود جاتينيون .

" ان المهمة الاساسية التي ترغب الجمعية الفرنسية للصداقة والتضامن مع شعوب افريقيا ، في انجازها بفعالية في اطار عملها التضامني الامي ، لهي الدفاع عن المعتقلين المناهضين للامبريالية الذين يتعرضون للقمع لانهم يناضلون في بلدانهم من أجل الاستقلال الوطني والعدالة والديموقراطية والحرية ، وعلى الخصوص في تونس وافريقيا الجنوبية وناميبيا وزمبابوى وغينيا الاستوائية والكمرون ..

واليوم ، نريد فضح الواقع المسلط على مئات ومئات الوطنيين المغاربة ، نريد اثارة انتباه الرأى العام الفرنسي الى وضع مجهول في غالب الاحيان ... واليوم ونحن نثير قضية المهدى بنبركة ، نريد أن نبين من خلال هذه المأساة نضال شعب يطمح الى الديموقراطية والعدالة في اطار الحرية ."

وتعرض التدخل بعد هذا التقديم الى احداث مارس ١٩٦٥ وأسبابها وكيف ووجهت من طرف النظام المغربي بالقمع الدموى . ثم تطرق الى اختطاف المهدى بنبركة والدواعي التي حدت بالحكم الى تصفية هذا المناضل الكبير الذى جسد بفكره وممارسته طموحات الشعب المغربي في استقلال حقيقي وديموقراطية حقة . وتطرق السيد جاتينيون بعد ذلك الى حملات القمع الوحشية التي شهدها المغرب طوال الفترة الفاصلة بين اختطاف المهدى ويومنا هذا ، وركز بالخصوص على مسلسل المحاكمات الصورية التي توالت منذ سنة ١٩٧٣ الى الان والتي مرت بأهم المدن المغربية (القنيطرة ، الدار البيضاء ، الرباط ، فاس ..) كما أشار المتحدث باسم الجمعية الفرنسية الى الانتهاكات والقمع الذى مورس على العمال المغاربة المنخرطين في النقابات الفرنسية وبخاصة منظمة "سجت" ، مبرزا التواطؤ المكشوف بين الاجهزة البوليسية المغربية والفرنسية . وقد سلط العرض الاضواء على الواقع المزرى الذى يعيشه المناضلون التقدميون والوطنيون في غياهب السجون مركزا على شهداء الشعب المغربي الذين سقطوا تحت التعذيب الوحشي على يد زبانية النظام ، كما ركز على قضية المناضلين المجهولي المصير وبخاصة الحسين المانوزى

واستمر السيد جاتينيون في عرضه قائلا : " ان لائحة المحاكمات التي تجسد الحملات القمعية التي شهدها المغرب منذ اكتوبر ١٩٦٠ الى الان ، طويلة .

فمنذ ١٩٥٨ ، صدر الحكم بالاعدام في حق أكثر من ٨٠ حالة خلال محاكمة الاشخاص المتهمين بالمس بأمن الدولة أو التآمر على الملك .. كما وقع في محاكمات مراكش والقنيطرة وفاس على سبيل الذكر لا الحصر .

وهناك العديد من المناضلين الذين صدرت في حقهم أحكام بالاعدام غيابيا . كما أن لائحة الاغتيالات أو "عمليات الانتحار" والاختفاء ، طويلة أيضا . وتجب

البقية على الصفحة ١١

80 في المائة من المنظمات الهولندية تساند قضية المناضل الحسين المانوزى

وقعت جل الاحزاب السياسية في هولندا وكذا المنظمات الدينية والثقافية والجمعيات المهنية – وهو ما يشكل ٨٠ في المائة من التنظيمات الممثلة داخل البرلمان الهولندى – عريضة موجهة لوزير العدل ، طالبت فيها بالكشف عن الحقيقة حول مصير المناضل الحسين المانوزى .

وبعد أن ذكرت العريضة بظروف اختطاف هذا المناضل من تونس ومصيره المجهول الى حد الساعة ، أوضحت أن الحسين المانوزى ليس الا واحدا من العديد من المعتقلين السياسيين وأن قضيته تبرز طبيعة المخاطر التي يتعرض لها كل نقابي مغربي يعمل بشكل نشيط داخل المغرب أو خارجه . كما طالب الموقعون من وزير العدل استفسار سفارة المغرب بهولندا والسلطات المغربية عامة حول مكان اعتقال المانوزى والعمل على انقاذ حياته .



ومن بين الموقعين نذكر على الخصوص

حزب العمل .
مجلس الكنائس الهولندية .
الاتحاد الاوروبي المسيحي الديموقراطي .
الحزب السياسي الراديكالي .
الحزب الاشتراكي المسالم .
الحزب الشيوعي الهولندى .
النقابة المسيحية الهولندية .
الاتحاد العام للشبيبة الهولندية .
الاتحاد العام لطلبة امستيردام .
المجلس الكنائسي من أجل السلام .
الجبهة المناهضة للفاشية .
لجنة المغرب .
الشبيبة الاشتراكية .
مؤسسة العمال الاجانب .
فيدرالية النقابات الهولندية .
مركز التكوين والمساعدة من أجل النمو الاقتصادى .
الحزب الديموقراطي .
مجموعة العمل السياسي الدولي .